الملاحـــــق

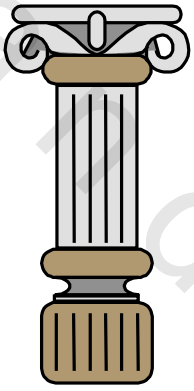

obeikandl.com

obeikandl.com

الملحق (1)
حيثيات الحكم

الصادر من محكمة جنايات القاهرة "الدائرة الثانية عشرة" يوم السبت الموافق 28 يناير 1989.

في القضية الجنحة الصحفية المباشرة رقم 3113 لعام 1984 المرفوعة أمام محكمة جنايات القاهرة من عبد الرءوف سامي شرف الشهير (بسامي شرف) ضد محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير (بجمال حماد).

obeikandl.com

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

"الدائرة الثانية عشرة"

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين/ جميل أحمد ندا، ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة.

وحضور السيد الأستاذ/ طارق المصري وكيل النيابة

والسيد الأستاذ/ فاروق أبو الحاج أمين السر

"أصدرت الحكم الآتي"

في قضية الجنحة الصحفية رقم 3113 لسنة 1984 جنح مباشرة بولاق.

"المرفوعة من"

1. عبد الرءوف سامي شرف الشهير بـ(سامي شرف) – المقيم برقم 6 شارع محمد جلال بمصر الجديدة "مدعي مدني قبل المتهمين بتعويض نهائي قدره مليون جنيه مصري بالتضامن".

obeikandl.com

"ضـد"

1. محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير بـ(جمال حماد) المقيم برقم 3 شارع أُسْوان المتفرع من شارع جامعة الدول العربية قسم العجوزة .
2. أنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر .
3. أنيس منصور بصفته رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار أكتوبر .
4. السيد الأستاذ/ المحامي العام لنيابة وسط القاهرة "بصفته" .

وحضر المدعي بالحق المدني الأستاذ/ عصمت سيف الدولـة المحـامي الموكـل بتوكيل خاص رقم 5565 لسنة 1984 توثيق مصر الجديدة .

وحضر للدفاع عن المتهم الأول الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم الشرقاوي المحامي الموكل بتوكيل رقم 20أ لسنة 1985 مكتب توثيق جنوب القاهرة .

وقـد أحالـت النيابـة العامـة المـتهمين "المـدعي عليهمـا" إلى هـذه المحكمـة لمحاكمتهما طبقًا لما جاء بعريضة الدعوى .

وبجلسة اليوم سمعت هذه الدعوى على الوجه المبين مفصلاً بمحضر الجلسة

أمين السر رئيس المحكمة

obeikandi.com

"المحكمة"

بعد الإطلاع على الأوراق والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تخلص في أن المدعي بالحق المدني أقام دعواه قبل المدعي عليهم بصحيفة أعلنت قانونًا طلب في ختامها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغًا قدره مليون جنيه مصري تعويضًا عن الأضرار التي لحقته من جراء ما نشره المدعي عليه الأول بموافقة المدعي عليه الثاني والمسئول عنهما مدنيًّا المدعي عليه الثالث والحكم بتعويض تكميلي هو نشر الحكم الذي يصدر كاملاً في مجلة أكتوبر وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفات على عاتقهم، وإلزامهم بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة بالإضافة إلى الحكم على المدعي عليه الأول والثاني بالعقوبات المقررة بنصوص المواد 171، 185، 195، 302، 303، 306، 307 من قانون العقوبات وقال شرحًا لدعواه أنه خريج الكلية الحربية، وأنه شغل مناصب سكرتير رئيس الجمهورية ومستشارًا لرئيس الجمهورية، ثم وزيرًا للدولة، ثم وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية إلى أن تقدم باستقالته في 15/ 5/ 1971 وأن المدعي عليه الأول محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير بـ"جمال حماد" خريج الكلية الحربية وقد عمل ملحقًا عسكريًّا بسفارة مصر في الأردن ثم عيّن محافظًا لكفر الشيخ ثم محافظًا للمنوفية ثم استغنى عن خدماته سنة 1968 وأنه يرأس حاليًّا جمعية الصداقة المصرية الأمريكية، وأنه في غضون شهر أغسطس سنة 1984 ارتكب المدعي عليه الأول عدّة جرائم ضد المدعي حالة كونه موظفًا عامًا وبسبب أداء وظيفته ذلك أنه أنشأ مقالات توافرت لها العلانية بنشره بالاتفاق مع المدعي عليه الثاني في العدد 406 من مجلة أكتوبر الصادر في 5/ 8/ 1984 أسند إليه فيه ما يخدش شرفه واعتباره سابًّا له بأنه: "مجرد كومبارس قد غدا بطلاً كبيراً وعندئذ برزت مؤهلاته وتألقت مواهبه وكانت مؤهلاته

عبارة عن خليط من مبادئ ميكافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة امتزجت في كيانه بمواهب شخصية كانت كامنة في أعماقه وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفقًا ذا عناصر متباينة تجمع بين المكر والدهاء والطموح والرياء والخداع والولاء والعمل المتواصل في المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية خاصة بأن الغرض كان إرضاء الرئيس بأي ثمن! وكانت مشاعره مزيجًا من هيام لاهب بالقوة وشغف عاتٍ بالنفوذ، أما عشقه الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة.

ثم أنشأ المدعي عليه الأول مقالاً توافرت له ذات العلانية في العدد رقم 407 من مجلة أكتوبر الصادرة في 12/ 8/ 1984 أسند فيه المدعي أمرًا مكذوبًا هو تزوير قرارات جمهورية قائلاً: "إنه نظرًا لوجود ختم عبد الناصر لدى سامي شرف لذا أصبح أمرًا عاديًّا صدور قرارات جمهورية بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئًا". ثم أنشأ المدعي عليه الأول مقالاً آخر بذات الظروف سالفة الذكر في مقال آخر قال فيه إنه كان عميلاً وجاسوسًا لخدمة دولة أجنبية وإنه كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله، واستطرد المدعي قائلاً في صحيفة دعواه أنه لما كان ما أسنده المدعي عليه الأول إليه على النحو سالف البيان يكون جريمتي القذف والسب العلني بطريقة النشر في حق موظف عام وأنه لما كان المدعي عليه الثاني رئيس تحرير مجلة أكتوبر التي نشرت تلك الجرائم فإنه يعتبر بدوره فاعلاً أصليًا وأنه لما كان المدعي عليه الثالث مسئولاً عن الحقوق المدنية المترتبة على ما نشره المدعي عليها الأول والثاني في المجلة التابعة له فقد أقام دعواه طالبًا الحكم له بالطلبات سالفة الذكر.

وحيث إن المدعي بالحق المدني قدم تأييدًا لدعواه حافظتي مستندات طويت الأولى على خمسة مستندات هي:

1. المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم 406 الصادر في 5/ 8/ 1984.
2. المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم 407 الصادر في 12/ 8/ 1984.

3. المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم 408 الصادر في 19/ 8/ 1984.
4. المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم 409 الصادر في 26/ 8/ 1984.
5. صورة القرار الجمهوري الصادر في 26/ 4/ 1970 بتعيين المدعي بالحق المدني وزيراً للدولة.

وطويت الحافظة الثانية على ثلاثة مستندات هي:

1. صورة مذكرة معنونه إلى الأستاذ ضياء الدين داود وزير الدولة لشئون مجلس الأمة وموقع عليها بتوقيع دكتور سالم محمد شحاته عضو مجلس الأمة بكفر الشيخ ومؤرخه 20/ 3/ 1968 يطلب فيها مراجعة حسابات لجنة الخدمات بمحافظة كفر الشيخ خلال الفترة التي مكثها السيد جمال جماد محافظًا لها.
2. مستند من ورقتين غير موقع عليه من أحد متضمنًا أنه قد تشكل وفد من عدة أشخاص وأضيف إليهم المدعي بالحق المدني لحضور احتفالات انعقاد دورة الحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو وأنه قام بتسليم رسالة من رئيس الجمهورية في ذلك الوقت إلى (ليونيد بريجنيف).
3. العدد رقم 487 من مجلة أكتوبر الصادر في 23/ 2/ 1986 متضمن مقالة كتبها الكاتب صلاح منتصر وفيها عودة إلى ما سبق أن كتبه المدعي عليه الأول.

وحيث إنه بجلسة 6/ 2/ 1986 قرر الحاضر عن المدعي بالحق المدني ترك دعواه قبل المدعي عليه الثاني ويتمسك بها قبل الأول فأصدرت المحكمة بهيئة أخرى حكمها في الدعوى بجلسة 12/ 10/ 1986 حضورياً بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل المدعي عليه الثاني استناداً إلى رفعها قبل رفع الحصانة عنه باعتباره عضواً بمجلس الشورى.

وحيث إن الحاضر عن المتهم شرح ظروف الدعوى وملابساتها وقال إن ما نشره المدعي عليه الأول هو تاريخ لفترة من حكم مصر وإن له الحق في ذلك باعتباره كاتبًا

ومؤرخًا وطلب الحكم ببراءته وقدم ست حوافظ مستندات طويت الأولى منها على تسعة مستندات هي :

1. قصاصات من صفحات لجريدة الأخبار والأهرام في 21/ 11/ 1976، 15/ 2/ 1976 عن سؤال تقدم به أحد أعضاء مجلس الشعب إلى رئيس الوزراء يطلب تحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتثبت من صحة أن سامي شرف (المدعي) كان عميلاً للمخابرات السوفيتية .
2. ثلاثة قصاصات أخرى لصفحات جريدتي أخبار اليوم والجمهورية تدور كلها حول مدى علاقة سامي شرف (المدعي المدني) بالمخابرات السوفيتية .
3. صورة برقية واردة من مراسل الأهرام في الأمم المتحدة بنيويورك تدول حول ذات الموضوع سالف الذكر .
4. صورة من خطاب رئيس الجمهورية السابق متضمنًا حديثه حول نفس الموضوع .
5. صورة لقصاصتين من صفحات مجلة المصور تتضمن حديثًا لكمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة .
6. صورة لصفحة من كتاب (حوار وراء الأسوار) للكاتب الصحفي جلال الدين الحمامصي تدور حول ذات الموضوع .

وطويت الحافظة الثانية عن مستند واحد عبارة عن قصاصات من صفحات لجريدة الأهرام تتناول وثائق سرقة خزينة جمال عبد الناصر ، واتهام سامي شرف بسرقتها ، وطويت الحافظة الثالثة على أربعة مستندات هي :

1. صورة لقصاصة من إحدى صفحات جريدة الأهرام كتب فيها أن سامي شرف (المدعي المدني) دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية الذي كان يحمله بحكم وظيفته استعمالاً غير مشروع .

obeikandl.com

2. صورة لقصاصة من جريدة الأخبار ثابت بها أن التحقيقات قد كشفت عن تزوير في قرارات جمهورية بمعرفة سامي شرف (المدعي المدني).

3. صورة لقرار الاتهام في القضية التي كان المدعي المدني متهما فيها وثابت به أنه خالف عمداً القوانين واللوائح مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة بأن دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية وهو يحمله بحكم وظيفته استعمالاً غير مشروع.

4. صورة من حكم محكمة الثورة في 11/ 12/ 1971 جاء به أن المحكمة حكمت على سامي شرف بالإعدام وخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وطويت الحافظة الرابعة على مستند واحد هو صورة من مقال الدكتور لويس عوض عن ميكافيللي وأنه من أهم فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة.

وطويت الحافظة الخامسة على ست مستندات هي:

1. دعوة من السيد محافظ السويس للمدعي عليه الأول لحضور ندوة تنظمها لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس الشعبي لمحافظة السويس ولإلقاء محاضرة عن حرب أكتوبر وإسرائيل.

2. خطاب موجه من الهيئة العامة للاستعلامات إلى المدعي عليه الأول تفيده باختياره ضمن شخصيات ساهمت بدور بارز في شتى مجالات الحياة المصرية، وهي بصدد إعداد موسوعة بذلك.

3. خطاب شكر موجه من هيئة قناة السويس للمدعي عليه الأول لمقالة في جريدة أكتوبر الخاص بإبراز الدور الوطني الذي أسهمت به قناة السويس في خدمة المجهود الحربي.

4. خطاب موجه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا للمدعي عليه الأول بتوجيه الدعوة إليه لحضور مناقشة كتاب (من سيناء إلى الجولان) من تأليفه.

obeikandl.com

5. خطاب موجه من قيادة القوات البحْرية للمدعي عليه الأول بدعوته لإلقاء محاضرات عن العسكرية المصرية .

6. خطاب موجه من نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية للمدعي عليه الأول لإلقاء ندوة حول التحليل الفني لأهم العمليات الحربية في حرب أكتوبر لسنة 1973 .

كما طويت الحافظة السادسة على سبع مستندات هي :

1. السجل الخاص بالمدعي عليه الأول .

2. صورة من جناح الثورة في المتحف الحربي .

3. صورة من الجريدة الرسمية التي تضمنت القرار الجمهوري رقم 1986 لسنة 1972 بمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار وعلى رأسهم المدعي عليه الأول .

4. خطاب من مساعد وزير الحربية ورئيس اللجنة العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة 23 يوليو للمتهم متضمنًا شكره على اهتمامه في كشف حقائق تاريخ مصر .

5. صورة من جريدة المصري بتاريخ 24/ 7/ 1952 وبظهر فيها المدعي عليه الأول مع باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة .

6. كشف بأسماء رؤساء مجلس إدارة جمعية الصداقة المصرية الأمريكية من سنة 1975 حتى سنة 1988 .

7. كشف بأسماء أعضاء مجلس إدارة الجمعية حاليًّا .

كما قدم محامي المتهم بعض صور من صفحات لبعض الصحف والمجلات عن مقالات كتبت بمعرفة بعض الكُتّاب وعدد من الكتب التي كتبها بعض الكُتّاب وتدور كلها حول تلك الفترة التي مضت على مصر وشارك فيها المدعي بالحكم وتولي المناصب

الكبيرة في رئاسة الجمهورية والوزراء وما حدث خلال تلك الحقبة من تصرفات من جانبه.

وحيث إن الدفع عن المتهم قدم مذكرتين في دفاعه تناول فيهما شرح وقائع الدعوى كما تناول تاريخ كل من المدعي بالحق المدني والمدعي عليه الأول، ودور كل منهما منذ قيام ثورة 23 يوليو حتى الآن ومدى تأثير كل منهما في الحياة السياسية التي مرت على مصر بعد ذلك، وانتهى فيها إلى طلب الحكم ببراءة المدعي عليه الأول، وبرفض الدعوى المدنية قبله؛ لأن ما تناوله كان هو الحقيقة وأن كثيراً من كتاب مصر تناوله من قبله.

وحيث إنه من المقرر أن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ سواء ما تعلق منها بموظفين أو أفراد لأنها تصبح بمجرد وقوعها من حق المؤرخ ولا يعتبر عمله فيها وحكمه عليها قذفًا إذا رواها غير مدفوع بدافع ممقوت؛ لأن هذا الحق صورة من صور المناقشة الحرة المقررة في النظام الديمقراطي لكل فرد.

ومن المقرر أن الوقائع التي لا يعاقب الكاتب على نشرها هي الوقائع التي يثبت المتهم اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة، والوقائع التي يثبت المتهم اعتقاده بصحتها ولم يثبت كذبها ولا صحتها وفي هاتين الحالتين يبرأ المتهم على أساس من حسن النية.

ومن المقرر أنه إذا اعتقد الجاني أن الواقعة محل النقد ثابتة أو مسلمة فلا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي، وذلك إذا كان اعتقاده يستند إلى أسباب معقولة.

ومن المقرر أن المناسبة قد تسمح بأن يستعمل في معرض النقد العبارات المرّة أو القاسية أو العنيفة في وصف المجني عليه دون أن يعتبر استعمالها سبًّا له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة ولا يريد التشهير.

ومن المقرر أنه يشترط قانونًا لإباحة الطعن المتضمن قذفًا وسبًّا في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية؛ أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة.

ومن المقرر أنه عند اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير فإن حكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر.

وحيث إنه لما كان ذلك وكان المتهم، مؤرخًا وكاتبًا صحفيًّا، ومن واجب مهمته أن يُطْلِعَ الجمهور على ما برى وجوب إطلاعه عليه غير مدفوع بعواملَ شخصية، ولا ريب أن الموضوع الذي نقله لقرائه هو من الموضوعات التي تهم الكافة في طول البلاد وعرضها أن يعلموا حقيقتها والتيارات الظاهرة والخفية فيها، وكان ما سطره المدعي عليه في كتاباته عن المدعي المدني قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مقالات ومؤلفات عديدة، وكان مما أخذه المدعي على المدعي عليه من أنه ميكافيللي يتبع السياسة الميكيافيلية فإنه لما كان الثابت أن ميكيافيللي أحد فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة؛ لأنه من رواد الكتابة في علم السياسة ومن ثَمَّ فإن كلمة الميكيافيلية لا تمثل سوى أسلوب من أساليب النقد شائع الاستعمال مما يخرجه عن دائرة القذف أو السب.

وحيث إنه عما أخذه المدعي المدني على المتهم مما نشره عنه بسبب استعماله لخاتم عبد الناصر فإنه لما كان الثابت أن ما ذكره المدعي عليه الأول في مقالاته لم يرد به نسبة تهمة تزوير أو استعمال نفوذ وإنما أورد ذكر هذه الواقعة مجردة، وكان قصده من ذلك إثبات ما كان يتمتع به المدعي المدني من نفوذ وسيطرة، وأن ما رواه المتهم في هذا الشأن لم يخرج عن كثير من المقالات لكتاب آخرين تناولوا ذات الواقعة في صحفهم ومؤلفاتهم التي تناولوا فيها تلك الفترة التي مضت من تاريخ مصر بالدراسة والتحليل، ولم ينكر

المدعي ذلك في حينه بل اعترف به مقرراً أن ذلك لم يكن استغلالاً لنفوذ أو خروجًا على قاعدة، وبالتالي فلا تشكل مقالات المدعي عليه الأول في هذا الشأن أي قذف في حق المدعي.

وحيث إنه عما أثاره المدعي المدني من أن المتهم وصفه، في كتاباته بالجاسوسية والعمالة لاتصاله بالمخابرات السوفيتية فإن الثابت من كل ما نشر عن تلك الواقعة في الصحف والكتب المصرية والأجنبية عن المتهم بل وما قرره وأكده رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه في مجلس الشعب أن واقعة اتصال المدعي بالمخابرات السوفيتية هي واقعة قد أصبحت بالفعل في حوزة الجمهور لما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة، ومن ثَمَّ فإنه من واجب المؤرخ ـ أي مؤرخ ـ أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث، الأمر الذي يخرجها عن دائرة القذف والسب المعاقب عليه.

ومن حيث إنه لكل ما تقدم ولما كانت المحكمة على يقين من أنه ما كتبه المتهم في كتاباته عن المدعي إنما كان القصد منه كشف ما كان يدور على الساحة المصرية من أمور خلال تلك الحقبة التي شارك المدعي فيها في حكم مصر وهي كتابات مكنه منها موقع المدعي عليه من أنه كاتب ومؤرخ، وأن من واجبه تبصير شعب مصر بما كان يدور فيها خلال تلك الحقبة من تاريخه وتعريفه بالدور الذي كان يقوم به المدعي، ومن كانوا شركاء له في الحكم مبتغيًا في ذلك مصلحة هذا الشعب فقط لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس وليأخذ العبرة المستقبلة مما مرّ عليه من تجاربَ في ماضيه، ومن ثَمَّ خرج كل ما نشرة عن دائرة القذف والسب مما يتعين معه إعمالاً لحكم المادة 304/ 1 إجراءات جنائية الحكم ببراءته مما أسند إليه.

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإنه لما كانت مرتبطة بالدعوى الجنائية ثبوتًا وعدمًا وكانت المحكمة قد انتهت إلى براءة المتهم "المدعي عليه الأول" مما أسند إليه، ومن ثَمَّ فإنه يتعين رفض الدعوى المدنية قِبَلَهُ والمدعي عليه الثالث مع إلزام رافعها بالمصروفات.

"فلهذه الأسباب"

وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر .

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة محمود جمال إبراهيم حماد الشهير بـ" جمال حماد" مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية، وألزمت رافعها مصروفاتها ومبلغ خمسين جنيهاً مقابل أتعاب محاماة صدر هذا الحكم وتُلِيَ علناً بجلسة يوم السبت الموافق 28 يناير لسنة 1989 .

أمين السر	رئيس المحكمة
توقيع	توقيع
فاروق أبو الحاج	رشيد كيلاني

obeikandl.com

obeikandl.com

الملحق (2)
تعليقات بعض الكُتاب والمؤرخين
على حكم محكمة جنايات القاهرة في القضية المرفوعة
من سامي شرف ضد جمال حماد

obeikandl.com

obeikandl.com

بلاغ إلى النائب العام..
الرجل الذي عرف كل أسرار الرئيس
كان عميل موسكو الأول في مصر..!

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر
جهة النشر : مجلة أكتوبر
التـــاريخ : الأحـــد 16 فبرايـــر 1986

obeikandl.com

obeikandl.com

أي مواطن مصري هذه الأيام أحد اثنين : مصري سمع أو عرف عن سامي شرف، وآخر لم يعرف أو يسمع عنه .

لقد مضى نحو 15 سنة ظهرت فيها أجيال جديدة ونمت فيها عقول كانت صغيرة منذ حكم عليه يوم 10 ديسمبر 1971 بالأشغال الشاقة المؤبدة في القضية التي اشتهرت باسم (مراكز القوى)، وهي "الجماعة" التي أرادت أن تسقط حكم أنور السادات بعد سبعة أشهر من حكمه، فأطاح بها السادات وأحال أفرادها جميعًا ـ وعلى رأسهم علي صبري ـ إلى المحاكمة .

وفيما بعد ـ وفي حياة أنور السادات ـ وبعد التماسات ملحة منهم تم الإفراج عن جميع أفراد هذه الجماعة إفراجًا صحيًّا، مع أن تاريخهم ـ عندما كانت لهم السيطرة والسلطة ـ ارتبط بأبشع صور التسلط والقمع والديكتاتورية، إلى درجة وصل فيها الذين يدافعون عن عبد الناصر إلى اعتبارهم هم ومن سبقهم من الأعوان السابقين لعبد الناصر (المشير عامر وبطانته) المسئولين وحدهم عن أي خطأ ارتكب في عصر عبد الناصر، بينما كل عمل جليل أو إيجابي هو بفضل عبد الناصر وحده .

أقول إنه رغم هذا التاريخ القبيح لكثير منهم فإنهم ـ ومنذ رحيل السادات ـ راحوا جميعًا يتسابقون في الاشتراك في الحفلات التنكرية الصاخبة التي أقاموها على صفحات بعض الصحف العربية، والتي راحوا فيها يرتدون أقنعة غير وجوههم، وثيابًا للبطولة لم تكن لهم، ومواقف للدفاع عن الحريات والديمقراطية لم يعرفها تاريخهم، وقرارات لم نسمع بها إلا منهم، ومنها ـ كما قال الفريق أول محمد فوزي الذي عهد إليه عبدالناصر قيادة القوات المسلحة بعد يونيو 1967 ـ أن قرار العبور كان قد اتخذ قبل وفاة عبد الناصر، ولكن القدر لم يمهله، ومن مصادفات القدر أيضًا ـ كما قال ـ أن يكون "الأربعين" على وفاته هو نفس اليوم الذي كان محددًا لبدء المعركة!

وعلينا بالطبع أن نصدق هذا الكلام الذي يقوله القائد السابق للقوات المسلحة، ونلغي من عقولنا أن أية معرفة عملية عسكرية ـ مثل العبور ـ لم تكن مقصورة فقط على الجيش، وإنما كانت تعوزها استعدادات واسعة في الجبهة الداخلية. استعدادات تشمل توفير مواد التموين والوقود وترتيبات خاصة بحقول بترول خليج السويس وعمليات الخداع والتمويه.. وغير ذلك مما حدث بالفعل في أكتوبر 1973.

ولكن ـ كما هو واضح ـ كانت المعرفة في نظرهم مجرد نقل قوات من شاطئ لآخر.. ولعله من رحمة الله لمصر ـ وقد كان هذا تفكيرهم ـ أن اختار بعنايته تأجيل هذه المعركة إلى أن تمت في وقتها المناسب.

أحاديث ومذكرات وذكريات وسيرك منصوب لحفلات تنكرية واسعة على صفحات الصحف.. ومنها مذكرات المرحوم صلاح نصر أول وأشهر وأخطر شخصية تولت رئاسة المخابرات العامة منذ إنشائها في أول يناير 1957 إلى يوم القبض عليه في يوليو 1967.

ورغم أنه في مذكراته التي بدأ ورثته في نشرها منذ عدة أسابيع، قد تحدث بالتفصيل الممل الطويل عن حوادثَ كثيرة من أحداث الثورة التي أصبحت معروفة للملايين، ورغم تفاصيل التفاصيل التي خاض فيها فإنه عندما وصل إلى حادث إطلاق النار على جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم 26 أكتوبر 1954 فإن كل الذي ذكره عن هذا الحادث الذي لا يزال لغزاً حتى اليوم هو بالنص كما يلي:

"وفي ميدان المنشية وبينما كان عبد الناصر يلقي خطابه المشهور أطلق عليه الرصاص عضو من جماعة الإخوان المسلمين يدعي محمود عبد اللطيف، ولكن عبد الناصر نجا من الاعتداء، ونقل الأثير صوت عبد الناصر وهو يصيح بانفعال وبصوت متهدج، ويطلب من الأكداس المتراصة من الشعب في ميدان المنشية أن تثبت في مكانها، ويعلن للناس أنهم جميعًا جمال عبد الناصر، وأنه لو مات فلن تقف الثورة، وأصبح عبد الناصر بطل

حادث المنشية، وعاد إلى القاهرة في اليوم التالي بالقطار، واستقبله الشعب على طول الطريق بالحفاوة والتهليل، وفي القاهرة استقبل استقبالاً تاريخيًّا حارًّا، وواتت الفرصة للتخلص من نجيب، فقد قيل إنه كان متعاونًا مع جماعة الإخوان المسلمين في تدبيرها، فاجتمع مجلس الثورة وقرر في الرابع عشر من نوفمبر سنة 1954 إعفاء نجيب من منصبه، ورأس عبد الناصر الوزارة إلى أن تم الاستفتاء عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء على الدستور الدائم" .

هكذا في مثل هذه السطور الضحلة كتب الرجل الذي أصبح بحكم عمله رئيسًا لجهاز المخابرات، ويعرف دبيب النملة في أرجاء مصر، عن الحادث اللغز الذي أحيط، ولا يزال بالأسئلة الكثيرة.

ولكنها كما قلت هوجة الحفلات التنكرية التي حفلت بالكثير من الأقنعة والأصباغ والماكياج.

رجل واحد لم يشترك في هذه الهوجة منذ دخل السجن وخرج منه – لم أقرأ له حديثًا ولا مقالاً موقعًا باسمه، ولا مذكرات أو ذكريات أو . . أو . . إلى أخر المسلسلات التي يتبارى كل الذين حكموا مصر بالحديد والنار في كتابتها . . رجل واحد شذ عن هذه المجموعة، مع أنه إذا كان هناك من يستطيع أن يتكلم ويحكي ويكشف عن أسرار حكم عبد الناصر، بل أسرار كل مصر خلال هذا الحكم، كان وحده أرشيف هذه المعلومات.

ترى هل كانت مهمته ـ عندما كان يحكي ـ أن يحكي فقط لموسكو وقادة الكرملين الذين يتهم بأنه كان عميلهم الأول في مصر؟!

اسمه عبد الرءوف سامي شرف . .

كان مجرد نقيب في سلاح المدفعية لا علاقة له بالضباط الأحرار ولا بثورة يوليو.

وفي بداية الثورة فقد انتدب للعمل في المخابرات الحربية في مكتب كان يسمى المكتب الخاص، وهو كما يشير إليه اسمه مهمته القيام بالمأموريات السرية.

ولأسباب غير معروفة فقد التقاه به عبد الناصر وأعجب به واختاره ليكون سكرتير الرئيس للمعلومات.

كان ذلك في أول إبريل عام 1955.

ومنذ ذلك اليوم، من 1955 إلى 28 سبتمبر 1970 ـ تاريخ وفاة عبد الناصر ـ فإنه أصبح واحداً من ألصق الناس بجمال عبد الناصر.

في التحقيقات التي جرت معه بعد القبض عليه في مايو 1971 ضمن جماعة مراكز القوى، وفي التعريف بعمله قال عبد الرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف.

- كنت أعايش الرئيس عبد الناصر حوالي 18 ساعة يوميًا، وكانت حياتي كلها في مكتبي بجواره، وكان دخولي إلى منزلي ورؤية أسرتي نادراً، وقد نتج عن ذلك ارتباط خاص بيني وبين عبد الناصر يصعب وصفه أو تقييمه.
- كان نظام العمل أن يكون الاتصال بالرئيس عبد الناصر عن طريقي. بمعنى أن توجيهات الرئيس تبلغ لي فأبلغها بدوري لوزير الدولة لإبلاغ رئيس الوزراء والوزراء بها، وبالعكس إذا رُئي إبلاغ أمر للرئيس يتصل بي وزير الدولة وأنا أقوم بعرض الأمر على الرئيس.
- كنت مفوضًا من الرئيس لختم القرارات الروتينية ما عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة، أو التي لها طابع الأهمية، وكان تقدير مدى أهمية هذه القرارات أم عدم أهميتها متروكًا لي!

وإلى جانب هذه الاختصاصات التي تعكس احتواءً كاملاً لجمال عبد الناصر وعدم وصول ورقة إلى الرئيس الراحل من أي مكان ـ سواء من المخابرات أو الوزراء أو

المعاونين أو العيون السريين ـ إلا عن طريق سامي شرف، فقد كانت إحدى هواياته المحببة إلى نفسه هي تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية لكبار المسئولين في الدولة وجمع أشرطتها عنده.. ولأنه كما يقول الحق تبارك وتعالى: M فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ L (سورة الأنعام).

فقد كانت هذه الهواية التي مارسها مع المئات، وربما الآلاف هي نفس السبب في سقوطه هو وكل أفراد الجماعة التي كانت تخطط للقضاء على أنور السادات في أحداث 15 مايو. ففي جهاز المخابرات العامة تم في ذلك الوقت ضبط تسعة أشرطة لأحاديث تليفونية لسامي شرف وعلي صبري وشعراوي جمعة ومحمد فائق وعبد المحسن أبو النور وأمين هويدي وفتحي الديب ولبيب شقير وضياء الدين داود تسجل تآمرهم على رئيس الدولة، وباعتراف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة في ذلك الوقت، فقد ذكر أنه كان هو الذي أمر بتسجيل هذه الأحاديث التليفونية، تنفيذاً لأوامر سامي شرف!!

ما الذي يجعلني أفتح اليوم أبواب هذا الماضي الكئيب؟

يدفعني إلى ذلك أنه في سوق الكتاب المصري ظهر أخيراً كتاب للمؤرخ العسكري اللواء جمال حماد عنوانه (الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر). وجمال حماد ـ وهو أحد نجوم الكتابة في مجلة أكتوبر ـ من المؤرخين الذين اشتهروا بمحاولة التدقيق والتوثيق فيما يكتب.

وفي كتابه الجديد (الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر) وهي التي تشكلت (هذه الحكومة الخفية) من سامي شرف وشعراوي جمعة ومحمد فوزي، فإن هذه الحكومة أصبحت صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في كل مصر خصوصًا بعد نكسة 1967 وتفرغ عبد الناصر لإعادة البناء الذي تهدم، ثم إصابته بأزمة قلبية في 10 سبتمبر 1969 بسبب الصدمة العنيفة التي انتابته على أثر غارة إسرائيلية برمائية قامت بها القوات الإسرائيلية

فجر يوم 9 سبتمبر على منطقة الزعفرانه على خليج السويس على مسافة 100 كيلومتر جنوب السويس، وهي الغارة التي كان من نتيجتها إحالة اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد، وقد ظل أحمد إسماعيل متقاعداً منذ ذلك التاريخ إلى يوم 15 مايو 1971 عندما استدعاه أنور السادات لرئاسة المخابرات العامة، ثم قياد القوات المسلحة بعد ذلك قبل العبور.

في خلال هذه الفترة السابقة كانت الحكومة الخفية هي صاحبة الأمر والنهي؛ لكن المثير وهو الذي يؤكده اللواء جمال حماد أن سامي شرف كان ـ ومنذ فترة طويلة ـ قد أصبح العميل الأول لموسكو في مصر.. وتصوروا إلى أي حد يمكن أن تكون المعلومات التي تصل من القاهرة إلى موسكو، والصورة التي كان يجري تمريرها من موسكو إلى حاكم مصر؟!

من أشهر مؤسسات النشر الأمريكية مؤسسة اسمها ريدرز دايجست وهي التي تصدر المجلة الشهيرة بهذا الاسم في عدة لغات تطبع منها شهرياً عشرات الملايين من النسخ، وهذه المجلة معروفة في العالم العربي باسم (المختار).

وإلى جانب هذه المجلة الشهيرة تقوم ريدرز دايجست بنشر العديد من الكتب.

وفي عام 1974 أصدرت هذه المؤسسة كتاباً في 462 صفحة بعنوان (*K.G.B*) وهي حروف الإشارة إلى جهاز المخابرات السوفيتي، كتبه مؤلف أمريكي اسمه جون بارون.

وكما هو مفهوم من قراءة هذا الكتاب فقد كانت أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف عدة لقاءات عقدها مع واحد من أشهر العملاء المزدوجين الذين عملوا لحساب المخابرات السوفيتية في الوقت الذي كانوا يعملون فيه لحساب المخابرات الأمريكية (*C.I.A*).

وهذا العميل المزدوج اسمه فلاديمير سخاروف، وفي منتصف ليلة 10 يوليو عام

1971 ـ وكان بالكويت ـ فإنه تلقى إشارة تحذير عاجلة من الأمريكيين بأن المخابرات السوفيتية اكتشفت أمره، فقام في نفس الليلة بتسليم نفسه إلى مندوب المخابرات المركزية الأمريكية بالكويت، وانتهت علاقته منذ ذلك الوقت بموسكو.

وقد عمل سخاروف في ثلاث دول عربية هي اليمن ومصر والكويت، والذي يهمنا بالطبع هو عمله في مصر.. والذي يهم أكثر أنه لم تكن له علاقة من أي نوع كان بسامي شرف، فقد عمل في مصر في الإسكندرية بعيداً عن القاهرة، لكنه من موقع عمله استطاع أن يعرف ويسمع عن عملاء موسكو في مصر وأهمهم شخصية سامي شرف، وقد جاء في كتاب جون بارون ما يلي:

"كان سامي شرف في ذلك الوقت عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله؛ فهو يمثل حالة رجل صغير لا شأن له تحول إلى صاحب شأن ونفوذ؛ لقد كان مظهره يكذب حدة ذهنه وميله الغريزي للدسائس وشخصيته الطموح القوية وطاقته غير العادية على العمل. وفيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية".

وقد بدأت محاولة المخابرات السوفيتية في التودد إلى سامي شرف سنة 1955 عندما سافر إلى موسكو مع وفد من أوائل الوفود العسكرية المصرية التي ذهبت تطلب المعونة السوفيتية، وبعد ذلك بفترة وجيزة عينه علي صبري مساعداً له، وليس من المعروف ما إذا كان قد اختاره بناء على تحريض من السوفيت أم لا.

وهناك دلائل تحملنا على الاعتقاد بأن سامي شرف أصبح عميلاً يتحكم فيه جهاز المخابرات السوفيتية منذ عام 1958، وبعد هذا العام لم يكن سامي شرف يذكر اسمه الحقيقي سواء في مركز المخابرات السوفيتية في موسكو، أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها، وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء، وكان الاسم الرمزي لسامي شرف هو (الأسد).

وبعلم ناصر أو بدون علمه أبرم سامي شرف اتفاقًا سريًّا ينص على القيام بعمليات

مشتركة بين مصر وجهاز المخابرات السوفيتية وعلى أن يتولى السوفيت تدريب ضباط المخابرات المصرية، وبفضل هذا الاتفاق تمكن الروس من زيادة تغلغلهم في الحكومة المصرية عن طريق الضباط الذين يلقنونهم أفكارهم، وقد أعطى هذا الاتفاق ذريعة لسامي شرف كي يلتقي علانية مع فاديم كربتشنكو أكبر ضابط للمخابرات السوفيتية بالقاهرة، وفي أوائل الستينيات كان سامي شرف هو الذي يصدق على جميع تعيينات المصريين في الخارج وكان يشرف على تحريات الأمن عن موظفي الحكومة، كما كان هو شخصيًّا يتولى إدارة عمليات المخابرات الخارجية التي كان عبد الناصر يهتم بها اهتمامًا خاصًّا، ولهذا السبب أنشأ في داخل جهاز المخابرات شبكة خاصة من الضباط وظيفتها تقديم التقارير إليه شخصيًّا.

والأهم من ذلك أنه كان هو الذي يحدد أي التقارير يمكن أن تصل إلى عبد الناصر، كما كان هو الذي يحدد مضمون التقارير اليومية التي كانت ترفع إليه. وهكذا استطاع جهاز المخابرات السوفيتية عن طريق سامي شرف أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري يعتمد عليها كل الاعتماد في تكوين أحكامه وفي رسم سياسة البلاد.

لقد كان سامي هو الرجل الوحيد الذي كان ناصر يشعر بأنه يستطيع أن يلتمس لديه الرأي السديد، وفي خلال ربيع سنة 1967 الحرج عندما كان ناصر يستطيع أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه.

وهذا الذي نشره جون بارون في كتابه عام 1974 يعترف جمال حماد بأنه سبق أن أشير إليه هنا في مصر، وفي الدول العربية التي تولت ترجمة بعض فصول هذا الكتاب.

لكن الذي يذهل جمال حماد وأشاركه فيه أن سامي شرف رغم أن الاتهام يمسه في شرفه بوضوح ما بعده وضوح وبصفات صريحة عن العمالة والتجسس والخيانة فإنه لم يحاول أن يقول كلمة واحدة تنفي هذا الاتهام عنه لا عن طريقه المباشر ولا حتى عن

طريق أي واحد من جماعته الذين نشطوا فيما بعد في الكتابة والتصريحات وإقامة حفلات التنكر السياسية التي أقاموها.

وفي محاولة البحث عما ينفي الاتهام عن سامي شرف، فإن الكاتب جمال حماد في كتابه لم يجد إلا كل ما يؤكد الاتهام ضد سامي شرف.

- فالمصدر السوفيتي سخاروف لم تكن له علاقة بسامي شرف من قريب أو بعيد حتى يقال إن اتهامه له كان وراءه أي عنصر شخصي.
- ثم إن الكتاب صدر في عام 1974 وكانت علاقات القاهرة وموسكو شبه مجمدة، وبالتالي ينتفي غرض محاولة دق إسفين بين البلدين كما قد يقال.
- ثم إنه في نفس العام الذي صدر فيه الكتاب كانت العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تقوى مما يسقط أيضًا مظنة أن الكتاب صدر لصالح أمريكا.

على أن الأهم من ذلك كله في تقديري أن المؤسسة الأمريكية التي نشرت الكتاب لا يمكن لها أن تجازف باتهام صريح لشخص كان هذا مكانه، وكان هذا موقعه، إلا إذا كانت قد حصنت نفسها مسبقًا ضد التعرض لدعوى تعويض كان يمكن لو أنها غير صحيحة أن يحصل فيها سامي على مائة مليون جنيه لو أراد، فإذا لم يكن يريدها لنفسه فلا أقل من أن يحاول الحصول عليها والتبرع بها من أجل سداد ديون مصر!!

وكما هو معروف فإن معظم القضايا في الحياة الأمريكية تتركز في قضايا التعويض ضد أخطاء الأطباء (في المتوسط يتم حاليًا مقاضاة طبيب من بين كل خمسة أطباء بسبب ارتكاب أخطاء في العلاج) وقضايا التعويض بسبب اتهامات القذف.

وفي جميع هذه القضايا فإن أقل تعويض يحكم به يتجاوز مبلغ مليون دولار! ولنا أن نتصور ماذا لو أقام سامي شرف الدعوى ضد المؤسسة الأمريكية العملاقة التي أصدرت هذا الكتاب، الذي يتهم بالعمالة والتجسس وبكل الوضوح الرجل الذي كان لصيقًا إلى جانب عبد الناصر طوال مدة حكمه!

ومرة أخرى أكرر . . لماذا نعود إلى فتح أبواب هذا الماضي الكئيب؟

السبب الأول: كما قلت هو ظهور كتاب جمال حماد الجديد بأسراره الواسعة عن جماعة الحكومة الخفية ومحاولات التوثيق التي يحرص عليها جمال حماد في كتاباته.

السبب الثاني: هو أن سامي شرف لا يزال حتى اليوم حيًّا يرزق . . كما أنه لا يزال حرًّا . . وإذا كان من الممكن التعلل بأن الكتاب الأمريكي قد صدر عام 1974 وسامي شرف موجود في السجن، فما التعلل اليوم وقد صدر هذه الأيام كتاب جديد ـ سنة 1986 ـ يعيد هذه الاتهامات ويلح عليها بينما سامي شرف حر طليق يملك حق الكلام والدفاع عن نفسه والرد؟

ومع أنني أقدر صمته التام منذ أطفئت الأضواء التي كانت عليه فإنني لا أحمل هذا التقدير تجاه صمته في مواجهة الاتهامات الكبيرة التي توجه إليه.

إن سامي شرف لم يكن شخصًا عاديًّا في الدولة حتى يمكن التجاوز عن اتهامه بالعمالة لإحدى القوتين . . لقد كان أهم رجل في مصر، ومن خلاله كانت صورة الأحداث تبدو أمام عبد الناصر ليتخذ فيها قراراته . . ومن خلاله أيضًا كانت تقارير الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية في مايو 1967 . . تلك الحشود التي تبين أنها لم تكن صحيحة، ومع ذلك فإنها هي التي جعلت عبد الناصر يأمر قوات الأمم المتحدة بالخروج من شرم الشيخ ويغلق خليج العقبة، وتتطور الأحداث فيما بعد إلى حد الكارثة المروعة التي جرت ومازالت حتى اليوم رغم معركة العبور في 1973 ورغم رحلة القدس في 1977 ورغم ورغم ورغم. فإننا ما زلنا حتى اليوم ندفع ثمنها هنا في مصر، وهناك في الدول العربية يل أقول في جميع الدول العربية.

كيف يمكن أن نمر وببساطة على اتهام بالعمالة والتجسس لرجل كان في موقع تسمح فيه سلطاته بتغيير وجه التاريخ العربي كما تغير بعد 1967؟ إن هذا الذي نعيشه اليوم هو بعض ثمار الماضي.

وليس من مصلحة مصر ن تظل كل أبواب هذا الماضي مغلقة . . صحيح إن هناك محكمة للتاريخ سوف يقف أمامها جميع الذين شاركوا في صنع الأحداث باختلاف مواقعهم، لكن السؤال الذي أشارك فيه المؤلف جمال حماد هو : هل نكتفي فقط بتقديم بلاغنا ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ أو أن الأوفق ولصالح الوطن أن يكون البلاغ إلى النائب العام؟ ! إنها قضية لا تمس شخصًا فقط بل تمس حكمًا بأكمله . . وهو أمام أحد احتمالين : أن يكون بريئًا من هذا الاتهام الذي أصابه أو أن يكون مدانًا، ومن حقنا أن نطالب إذن بفتح ملفاته وتقديمه للمحاكمة عما جرى لنا، وندفع ثمنه اليوم.

openkandl.com

obeikandl.com

عن الفساد والرشوة
وخطاب من سامي شرف..
إلى العنوان الخطأ !

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة أكتوبر

التـــاريخ : الأحـــد 23 فبرايـــر 1986

obeikandl.com

obeikandl.com

الفساد إذن له جذور . . ومن يتكلم بغير هذا يظلم الحاضر ظلمًا كبيرًا . . وفي مختلف فصول الرواية المصرية فقد كان للفساد أبطال كثيرون، لكن الفرق أنه لسنين غير قليلة لم يكن ممكنا أن يشير أحد إلى هؤلاء الأبطال، وكيف وهم الذي يجلسون في كراسي الحكم والمسئولية؟!

اليوم . . هناك فساد . . ولكن ليس هناك حكم يحميه . . ولا مسئولون يتسترون عليه، ولا حراس يمنعون الناس من الحديث عنه .

ثم إن مكان الفساد بحجم العالم كله . . شرقه وغربه، وشماله وجنوبه . . ولقد عرفت مصر القديمة والحديثة صورًا عديدة للفساد .

لكن أخطر ما تعرضت له مصر من فساد هو ذلك الذي كان يتم بحماية الدولة ورقابتها . . وهو ما يجعلنا نفرق بين نوعين من الفساد :

فساد الأفراد . .

وفساد الحكم . .

وفي كل العالم وفي أي وقت فإن فساد الأفراد موجود، ولكن عندما يصل الفساد إلى الحكم تكون الكارثة والخطر . . وتكون الثمار والنتائج التي تتحمل الأجيال فيما بعد نتائجها . . وتكون دومًا نظرة المحللين إلى الماضي عندما يدرسون فساد الحاضر .

إن هدم القيم لا يتم في أسابيع وشهور .

والتخريب عندما يصل إلى الجذور فإن الماضي يكون مسئولاً عنه، لأنه في باطنه نمت هذه الجذور واستشرت .

إن الملف كبير وأوراقه كثيرة اعتبارًا من لجان الجرد ـ ولعلها من كلمة جراد ـ إلى لجان التأميم والمصادرة والحراسات وأخيرًا البت!

إن التاريخ حافل بعشرات بل بمئات الحكايات وقصص الذين كانوا من كبار المسئولين في الدولة وأثروا على حساب الشعب بالنهب والاستيلاء والسرقة، وفي حماية الدولة وبحماية أجهزتها!

إن التاريخ حافل بعشرات بل بمئات الحكايات وقصص الذين كانوا من كبار المسئولين في الدولة وأثروا على حساب الشعب بالنهب والاستيلاء والسرقة، وفي حماية الدولة وبحماية أجهزتها!

إن الفساد ليس فساد المال وحده، ولكنه أيضًا فساد السلوك. . وأسوأ أنواع الفساد التي يمكن أن توجه إلى أي مسئول هو اتهامه بالعمالة والتجسس لحساب قوة خارجية.

ولقد كانت صدمة حقيقية أن يجد المصري كتابًا يصدر في الخارج يتهم الرجل الذي لازم جمال عبد الناصر طوال فترة حكمه بالتجسس لحساب موسكو.

وفي الأسبوع الماضي فإنني كتبت عن كتاب ظهر أخيراً في الشارع المصري يحمل عنوان (الحكومة الخافية في عهد عبد الناصر) جمع فيه مؤلفه اللواء جمال حماد عدة فصول من فصول الحكم الذي عاشته مصر. . لكن أهم هذه الفصول ما نقله عن كتاب كتبه مؤلف أمريكي اسمه جون بارون، أصدره عام 1974، وفيه يقول عن سامي شرف ما هو أكثر من اتهام، يقول عنه بوضوح ليس بعده وضوح إن سامي شرف كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله.

ويقول في وصف سامي شرف "إنه فيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية".

ويقول جون بارون عن علاقة سامي شرف بموسكو: إنه بعد عام 1958 لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في جهاز المخابرات السوفيتية في موسكو، أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها. وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء، وكان الاسم الرمزي لسامي شرف هو (الأسد).

ويقول جون بارون بصورة أوضح "إنه عن طريق سامي شرف استطاع جهاز المخابرات السوفيتية أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري عبد الناصر يعتمد عليها في تكوين أحكامه وفي رسم سياسته" .

ويقول جون بارون . . إنه في ربيع 1967 عندما كان على عبد الناصر أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام، قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه .

كل هذا قاله جون بارون، وهو كاتب أمريكي في كتاب صدر عن دار نشر أمريكية لها شهرتها العالمية اسمها "ريدرز دايجست" ومن مطبوعاتها ـ على سبيل المثال ـ الدورية الشهرية التي تحمل ذلك الاسم وتوزع منها الملايين بمختلف لغات العالم، ومنه اللغة العربية، وتحمل اسم (المختار) .

لم يكن جمال حماد هو الذي قال هذا الذي نقله من كتاب جون بارون ولم أكن أنا الذي قلته .

ولهذا كان غريبًا جداً هذه الرسالة التي تلقيتها ـ تعليقًا على ما نشرته في الأسبوع الماضي ـ من الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي باسم موكله السيد سامي شرف .

تقول نص الرسالة :

بناء على طلب موكلي السيد سامي شرف، وبالإشارة إلى ما نشرتموه بقلمكم في العدد رقم 486 الصادر يوم 16 فبراير 1986 ترديداً لما سبق أن نشرته مجلتكم بتوقيع السيد جمال حماد من قذف وسب في حق موكلي، وإلى ما أضفتموه في مقالكم من زعم أن موكلي لم يحاول أن يقول كلمة واحدة تنفي ما أسند إليه، نطلب إليكم أن تنشروا في أول عدد يصدر بعد استلامكم هذه الرسالة، وفي الصفحة ذاتها، وبحروف ذات الحجم ـ وذلك طبقًا للقانون ـ ما يأتي حرفيًا :

. . جاء من السيد سامي شرف أنه لا أساس من الصحة لما نشر في العدد 486 من مجلة أكتوبر الصادر يوم 16 فبراير 1986 بتوقيع صلاح منتصر، بأنه لم يقل كلمة واحدة تنفي ما أسنده إليه جمال حماد من أنه كان عميلاً لمخابرات دولة أجنبية في الوقت الذي كان يعمل فيه مديراً لمكتب الرئيس جمال عبد الناصر.

فالواقع هو أنه بمجرد أن نشرت مجلة أكتوبر مقالات لجمال حماد ورد فيها هذا الاتهام في شهر أغسطس 1984 رفع السيد سامي شرف ضد جمال حماد ورئيس تحرير مجلة أكتوبر الدعوى المباشرة رقم 3113 لسنة 1984 التي نظرت لأول مرة يوم 12/ 11/ 1984 أمام محكمة جنايات القاهرة ولا تزال منظورة أمام الدائرة الثالثة منها.

مع حفظ حق موكلي في اتخاذ الإجراءات القضائية ضدكم لترديد أكاذيب هي موضوع المحاكمة، ولمحاولتكم التأثير في سير الدعوى مع ثبوت علمكم بالحقيقة؛ إذ إن مجلتكم مدعي عليها في الدعوى المذكورة. والسلام عليكم ورحمة الله. إمضاء عصمت سيف الدولة.

هذا هو نص الرسالة نشرتها حرفيًّا وفي نفس المكان وبنفس الحروف من ذات الحجم الذي قال عنه. . مع أن صاحبها أرسلها إلى العنوان الخطأ. . لأنه أرسلها إليَّ في الوقت الذي كان يجب أن يرسلها إلى جون بارون مؤلف كتاب (*K.G.B*) أو إلى مؤسسة ريدرز دايجست التي نشرت الكتاب الذي نقل عنه جمال حماد ونقلت أنا بدوري عنه ما ذكره خاصًّا بعلاقة سامي شرف بموسكو.

لم يقل جمال حماد ولا قلت أنا إن سامي شرف كان عميلاً لموسكو، لكن قائله مؤلف أمريكي له كتاب ضخم موجود في السوق منذ عام 1974، وقد تم توزيعه في مختلف أنحاء العالم وأصدرته دولة تقدس الحريات وتحمي الأشخاص من أي تعريض بهم.

والذي ذكره جون بارون في حق سامي شرف تعريض ما بعده أي تعريض كان، بل نطالب سامي شرف بأن يطالب بالتعويض عنه. . وأنا واثق أنه إذا ثبت كذب جون

بارون فلا أقل من مائة مليون دولار سوف يستطيع سامي شرف أن يطالب بها مؤسسة ريدز دايجست المسئولة عن نشر الكتاب . . وإذا كان هو شخصيًّا لا يريد هذا المبلغ فمصر في حاجة إليه، ولعله يستطيع أن يقدم لها دوراً عصريًّا في المشاركة في سداد ديونها . . لقد وصلتني رسالة الأستاذ سامي شرف، ولكنها أخطأت العنوان . . العنوان الصحيح هناك . . في نيويورك حيث الدار الأمريكية التي أصدرت الكتاب، وحيث المؤلف الذي يحمل الكتاب اسمه وتوقيعه، وهذا العنوان تسهيلاً لمهمة السيد سامي شرف في رفع دعواه هو : *Pleasant ville New York 10570* .

وإلى أن نسمع عن رسالة ذهبت إلى العنوان الصحيح سيبقى السيد سامي شرف محاصراً باتهام جون بارون وكل من يقرأ كتابه وينقل عنه اتهامه .

وسوف أكون شخصيًّا ممتنًّا وسعيداً لسامي شرف إذا قام بتوجيه الرسالة على عنوانها الصحيح، فليس يسعدني أن يكون حاكم من أبرز الحكام الذين حكموا مصر يقع فريسة لدولة كبرى عن طريق مدير مكتبه .

سوف يسعدني أكثر أن يثبت كذب ما قاله جون بارون . . وكذب المصدر السوفيتي الذي نقل عنه ما قاله .

ولكن . . إلى أن يتحقق هذا، هل يملك السيد سامي شرف بكل الصدق والحق أن يمنع أي واحد من ترديد ما قاله جون بارون، وتصديق هذا الذي قاله؟ !

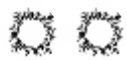

obeikandl.com

قضية خاصة
بين سامي شرف وأكتوبر
ترسي مبادئ عامة في مهنة الرأي والفكر

الكاتب: الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر: مجلة أكتوبر

التاريخ: الأحد 12 مارس 1989

obeikandl.com

obeikandl.com

لابد أن أعترف بداية بأنني أصبحت أكره الحديث عن الماضي . . إن جيلي الذي ولد في النصف الأول من حقبة الثلاثينات، وكل الأحياء الذين ولدوا قبل هذه الحقبة، قد تجرعوا الماضي بحلاوته ومرارته . . بسمه وعسله . . ولكننا عند الحساب فإننا بين أحياء اليوم أصبحنا أقلية . . الأغلبية لأجيال ولدت منذ سنوات غير طويلة، وهمومها في البحث عن المستقبل وليس عن الماضي . . صحيح أن ثمار هذا المستقبل سوف تعاني المرارة بسبب بذور كثيرة ألقيت في الماضي، ولكن الحل لن يكون بالوقوف على أطلال هذا الماضي، وإنما محاولة بناء ولو طوبة جديدة للمستقبل .

المستقبل هو الأمل وليس الماضي .

الأفق المفتوح أمامنا هو الذي ستشرق منه الشمس وليس ما وراء ظهورنا .

الاتجاه إلى الأمام هو الذي يجعلنا نبني وليس العودة إلى الخلف . . مع ذلك فإنني أستأذن قارئ أكتوبر في حديث عن الماضي ولكن من أجل الحاضر والمستقبل . . وعذري أنني لم أطلب الحديث عنه، ولكن هذا الماضي هو الذي جاء يطلب هذا الحديث، وكان أكثر من ذلك يطلب منا مليون جنيه تعويضًا غير أحكام أخرى بالسجن .

وقبل أيام أصدر القضاء المصري حكمه في الدعوى المرفوعة من السيد عبد الرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف، ضد محمود جمال إبراهيم حماد الشهير بجمال حماد والأستاذ أنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر السابق .

وقد طالب السيد سامي شرف الأستاذ جمال حماد بتعويض مليون جنيه، وأن تقوم مجلة أكتوبر ـ في حالة صدور الحكم لصالحه ـ بنشر نص الحكم كاملاً في صفحات المجلة، وأكثر من ذلك تقوم بنشره كاملاً في إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة،

على أساس أن النشر في هذه الجريدة اليومية سوف يكون بمصروفات تتحملها مجلة أكتوبر!

وإذا كان القضاء قد قال كلمته، وأنصف مجلة أكتوبر والأستاذ جمال حماد من الاتهامات التي وجهها إليهما الأستاذ سامي شرف، فإننا نحمد الله على هذا الإنصاف الذي كنا نتوقعه من قضاء اشتهر بعدالته، ونشكر الدكتور عبد المنعم الشرقاوي الذي تولى الدفاع عن المتهمين أمام الدائرة 12 محكمة جنايات القاهرة المشكلة علنا برياسة السيد الأستاذ المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة، وعضوية السيدين الأستاذ جميل أحمد ندا ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، وحضور السيد الأستاذ طارق المصري وكيل النيابة والسيد فاروق أبو الحاج أمين السر، والتي أصدرت حكمها في قضية الجنحة الصحفية رقم 3113 لعام 84 جنح مباشرة بولاق.

إنها حكاية قديمة..

وكان أوضح فصولها عندما أصدرت مؤسسة النشر الأمريكية الشهيرة (ريدرز دايجست) كتابًا للمؤلف الأمريكي جون بارون تحت عنوان (*K.G.B*) وهو اختصار الاسم المعروف للمخابرات السوفيتية.

في هذا الكتاب للمؤلف الأمريكي كانت هناك عدة صفحات عن سامي شرف "باعتباره عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله".

ومن الغريب أن المؤلف الأمريكي امتدح في كتابه الأستاذ سامي شرف بأكبر نقيصة يمكن أن تلتصق بشخص عندما قال عنه "وفيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية" (!!).

وفي هذه الصفحات عن سامي شرف قال جون بارون إنه بعد عام 1958 لم يكن سامي شرف يذكر اسمه الحقيقي سواء في المخابرات السوفيتية في موسكو أو في الرسائل

الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها، فبدلاً من الإشارة إليه بالاسم كان جهاز المخابرات السوفيتية يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء. وكان هذا الاسم الرمزي الذي تم اختياره لسامي شرف هو اسم (الأسد).

ثم يمضي المؤلف الأمريكي خطوة أبعد من ذلك ويقول: "إنه عن طريق سامي شرف استطاع جهاز المخابرات السوفيتية أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري عبد الناصر يعتمد عليها في تكوين أحكامه وفي رسم سياسته. وفي ربيع عام 1967 عندما كان على عبد الناصر أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام، فإن سامي شرف قدم إليه صورة العالم بالشكل الذي كانت تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه به"!

وكما هو معروف فإن هذه الصورة هي التي قادت إلى كارثة يونيو 1967، وهي التي حاول عَبَدة عبد الناصر تبرئته منها بإلصاقها بالظروف الدولية التي أحاطت به، والتي دفعته إلى اتخاذ قراره بإغلاق المضايق، التي تداعت بعده الأحداث بالصورة التي أدت إلى ما أدت إليه.

ومن باب الإقرار بالحقيقة أن نقول إن عبد الناصر كان مطلوبًا عالميًّا.. وإنه كان فريسة تطاردها ذئاب العالم.

ولكن السؤال: من الذي أوقع عبد الناصر في كمين إغلاق العقبة؟

هل كان القرار رد فعل أو كان مبادرة من عبد الناصر؟

وهل جاء القرار في توقيت سليم أو جاء في أسوأ الأوقات بالنسبة للظروف المحيطة بعبد الناصر، والتي كانت فيها القوات المسلحة المصرية تعاني آثار خسائرها في اليمن وبلا تدريب أو مناورات؟

إن الظروف الدولية موجودة في كل وقت، ولكن الحكمة الشهيرة تقول إن الغزال

الذكي هو الذي يختار الوقت المناسب لكي يباهي كثيراً بلحمه الطري أمام الصيادين، وإذا كان لابد من تقديم المبررات لعبد الناصر فالأصح أن نقول إن التقارير التي كانت تصل إليه قد ضللته. . ضللته عندما قالوا إن قرار إغلاق العقبة لن يؤدي إلى الحرب، وضللته عندما وضع مقاييس هذه الحرب على أساس أنها ستكون بنفس مقاييس ما جرى عام 1956، غير واضع في الحساب تغيير موقف الولايات المتحدة، وضللته عندما صوروا له أن الاتحاد السوفيتي على استعداد أن يدخل في حرب نووية من أجل عيون القاهرة!

أيا كان فقد دفعنا نحن الثمن. . جيلنا والذي جاء بعدنا والذي سوف يجيء. . كلنا دفعنا الثمن.

لكن نكبة 1967 ليست موضوع هذا الحديث.

وإشارتي إليها لم تكن في بالي، إنما جاءت بطريق المصادفة عندما استثارتني عبارة المؤلف الأمريكي عن سامي شرف بعد اتهامه بالعمالة لموسكو، وكيف إنه وضع التقارير التي قدمها إلى عبد الناصر بالشكل الذي كانت تريد المخابرات السوفيتية أن يراها به عبد الناصر.

ومن الغريب أن الأستاذ سامي شرف لم يلاحق ويطارد مؤلف الكتاب جون بارون بأي دعوى قضائية، وهو يعرف أن ملايين طبعت من هذا الكتاب ووزعت في أنحاء العالم، وهو يعرف أن من حق أي شخص يرى فيما ينشره أي كاتب في أي مكان في العالم ما يمسه بالكذب، أن يقيم عليه الدعوى.

لم يفعل الأستاذ سامي شرف شيئًا من ذلك، وإنما أقام الدعوى على الأستاذ جمال حماد الذي كان من أوائل الكُتَّاب المصريين في إشارته إلى الكتاب في سلسلة من المقالات نشرها في مجلة أكتوبر عام 1984، وأذهله ما جاء فيه من اتهامات، وأحزنه كثيراً موقع الرجل الذي ائتمنه حاكم مصر على أسراره فلم يحافظ عليها بل نقلها إلى بلد أجنبي.

وبعد . .

فلعلي لا أكون قد تجاوزت إذا تصورت أن المبدأ المهم الذي وضعته هذه القضية ليس متعلقًا بفرد أو قضية خاصة، وإنما هو لمبدأ مهم وعام يخص كل الذين يتعاملون في مهنة الكتابة وإبداء الرأي والتحليل.

ولا أتجاوز إذا قلت إن هذا الحكم لا يتعلق بقضية كانت في الماضي وإنما هو يضع بالتأكيد علامات لها دلالاتها بالنسبة للحاضر والمستقبل.

ونكرر ما قالته المحكمة من حكمة كتابة التاريخ وتحليله وإبداء الرأي فيه: إنها مصلحة الشعب لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس، وليأخذ العبرة المستقبلية مما مر عليه من تجاربَ في ماضيه.

obeikandl.com

إدانة كاملة لعهد جمال عبد الناصر
في حيثيات براءة جمال حماد
من تهمة وقذف سامي شرف

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة الوفد

التاريخ : أول فبراير 1989

obeikandl.com

obeikandl.com

أصدرت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار رشيد الكيلاني، حكمها ببراءة اللواء جمال حماد ـ المؤرخ العسكري ـ من تهمة السب والقذف في حق سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس عبد الناصر، وكان جمال حماد قد تناول في كتاباته بالدراسة والتحليل الصلة بين سامي شرف والمخابرات السوفيتية، وقد استند حكم البراءة في حيثياته إلى أن واقعة اتصال سامي شرف بالمخابرات السوفيتية وتجنيدها له، واقعة شهيرة ومتداولة، ومن حق الذين يكتبون في التاريخ أن يتناولوها بالنقد والدراسة، خاصة أن الواقعة منسوبة إلى رجل كان قريبًا جدًّا من الرئيس عبد الناصر.

وقد فجَّر هذا الحكم، من جديد المناقشات حول تغلغل المخابرات السوفيتية في مؤسسة الرئاسة في ذلك الوقت، وتجنيدها لعدد من الشخصيات المهمة في دوائر الحكم.

وكان الدكتور عبد المنعم الشرقاوي المحامي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد، قد دفع في المذكرة التي قدمها لهيئة المحكمة ببطلان الاتهام؛ لأن اللواء جمال حماد استند في تحليله لهذه الواقعة إلى أكثر من مصدر رسمي وأجنبي يؤكد عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية ومنها كتاب صدر في عام 1984 بعنوان (*K.G.B*) لمؤلفه "جون بارون". وتناول علاقة سامي شرف بالمخابرات الروسية. كما استند إلى ما ذكره الرئيس الراحل أنور السادات أمام مجلس الشعب في جلسة 14 مارس سنة 1976 حول هذه العلاقة. كما استند الدفاع إلى عدة مقالات نشرت في المجلات والصحف الحكومية في فترة السبعينيات، وبذلك أصبح واقعة تعامل سامي شرف مع المخابرات السوفيتية أمرًا شائعًا يملكه الجمهور والشعب.

وكشف الدعوى عن قضية مهمة وهي كيف كانت تحكم مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وذلك من خلال الأسانيد التي عرضها الدفاع في القضية وأخذت المحكمة بها.

ويقول جون بارون في كتابه (K.G.B) إن سخاروف كشف للمؤلف "أنه أثناء عمله في السفارة السوفيتية في مصر تم إنشاء مؤسسة سرية في مصر، وكانت العملية الكبرى التي تمكنت المخابرات السوفيتية من تحقيقها في مصر هي عملية تجنيد سامي شرف مستشار عبدالناصر" . . وتناول الدفاع ما ورد في إحدى حلقات المسلسل الذي كان يكتبه كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة تحت عنوان "قصة ثورة يوليو" حيث قال: "اجتمعنا في القناطر وأثناء المناقشة قال عبد الناصر: البلد دي يحكمها سامي شرف"!! ويقول كمال الدين حسين: "وكانت صدمة وصحت مستنكراً" لا . . ويستطرد في حديثه إلى أن نقف أمام عبارة يقول فيها و"الغريب أن سامي شرف قد تمكن من حكم مصر بعد ذلك والأغرب أن نسمع أنه عميل للاتحاد السوفيتي" .

كما تناولت جريدة الجمهورية في 18 مارس 1976 مقالاً عن عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية تحت عناوين: "اعترافات خطيرة لمدير التدريب في المخابرات السوفيتية الذي هرب إلى الغرب سامي شرف كان أهم عميل للسوفيت" .

ثم "كيف رسمت المخابرات السوفيتية الشخصية التي خدع بها جمال عبدالناصر؟!" .

وفي عام 1976 صدر كتاب "الروس قادمون" من تأليف الصحفي المعروف إبراهيم سعدة رئيس تحرير أخبار اليوم حالياً. وقد حوى هذا الكتاب فصلاً كاملاً عن عملاء السوفيت، وتضمن قصة عمالة سامي شرف لحساب المخابرات السوفيتية، وأشارت دار النشر التي طبعت الكتاب إلى هذه الفقرة الخطيرة على الغلاف الخلفي للكتاب، بعبارات جاء فيها: إن سامي شرف كان أخطر وأهم عملاء السوفيت في مصر. وتستطر إلى القول إن: "المخابرات السوفيتية كانت تتعامل مع سامي شرف باعتباره أهم شخصية في مصر، فقد كان يشغل منصب المستشار الخاص للرئيس الراحل جمال عبدالناصر لشئون المعلومات، وكان يقرأ كل كلمة يكتبها عبد الناصر، وكان يستمع

إلى كل حديث يجريه عبد الناصر، وكان الرئيس السابق يثق في سامي شرف بلا حدود، ويأخذ رأيه في كل مشكلة كبيرة أو صغيرة تتعلق بأمر من أمور الدولة، ولهذا السبب كانت المخابرات السوفيتية تعتمد اعتماداً كاملاً على سامي شرف ولسنوات طويلة.

وليس سامي شرف وحده هو الذي أشار إليه إبراهيم سعدة في كتابه. بل ذكر العديد من الأسماء الأخرى التي حرص المؤلف على الإشارة إليها ليسلط الأضواء أمام القارئ على النشاط السري الخطير الذي مارسته المخابرات السوفيتية ضد مصر وشعبها.

وفي 25 يونيو 1977 نشرت جريدة الأخبار تحت عنوان بارز "ملف التنظيم السري وأسماء أفراده".

وقف الدفاع فيها أمام فقرة جاء فيها: "تم العثور على وثائق وأوراق بالغة الأهمية تملأ أربع حجرات في مبنى الاتحاد الاشتراكي بكورنيش النيل كانت تخص سامي شرف وأخفاها في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعيداً عن عمله في رئاسة الجمهورية، وقد وصفت الجهات المسئولة هذه الوثائق والأوراق بأنها تحوي معلومات خطيرة تبين كيف كانت تحكم مصر أيام مراكز القوى وأسرار تشكيل التنظيم السري وأسماء أفراده".

وفي 28 فبراير 1978 نشرت جريدة الجمهورية نبأ تحت عنوان: "مجلة بريطانية تؤكد: سامي شرف جاسوس سوفيتي".

ذكرت فيه: "أكدت مجلة (كونفليك صنداي) البريطانية أن سامي شرف كان جاسوسًا للسوفيت وأنه العميل السوفيتي رقم (1) في الشرق الأوسط في الستينيات وأنه عام 1959 كان يستطيع أن يحدد المعلومات التي تصل إلى عبد الناصر والمعلومات التي يمنعها عنه، وكان ينقل التعليمات التي يريدها إلى مجلس الوزراء، وأنه كان يتحكم في تخطيط سياسة عبد الناصر القومية، وقالت المجلة أن سامي شرف لم يكن الأول أو الأخير في سلسلة العملاء السوفيت".

كما أنهت مقالها بأن عبد الناصر ليس أول ضحية للمخابرات السوفيتية فقد كانت دائمًا تخون أصدقاءها.

هذه الأسانيد التي أوردها الدفاع في القضية تكشف بجلاء أن المخابرات السوفيتية هي التي حكمت مصر وليس جمال عبد الناصر.

القضية الثانية التي كشفت عنها الدعوى هي تغلغل المخابرات السوفيتية في مصر، وجاء ذلك في البرقية التي أرسلها "ليفون كشيشان" مندوب جريدة الأهرام في الأمم المتحدة تحوي معلومات خطيرة على الدور السوفيتي للزج بمصر في حرب جديدة، وجاء ضمن البرقية "إن سامي شرف وجماعته كانوا يعتقدون أنه إذا شنت إسرائيل هجومها على مصر فإن (ناصر) سوف تتم إزاحته بصفة مؤكدة وكان لدى شرف ثقة كاملة بالنسبة لوضعه الخاص".

واختتم مندوب الأهرام برقيته قائلاً: "إن خطة الانقلاب العسكري أصيبت بالفشل؛ إذ إن الشعب المصري رفض قبول استقالة عبد الناصر عقب الهزيمة فقد كانت جاذبيته الشخصية أقوى مما قدره المراقبون السياسيون الروس والأمريكيون، وفي سبتمبر عام 1970 خلف السادات ناصر، وفي مايو 1971 تم اعتقال شرف وشركائه علي صبري وشعراوي جمعة ومحمد فوزي، بواسطة السلطات المصرية عقب محاولة انقلاب عسكري ضد السادات، وقد حكم عليهم بالسجن المؤبد وحكم على شرف بالإعدام ولكن السادات خفف الحكم.

ويصف الكاتب ماهر عبد الحميد تغلغل المخابرات السوفيتية في مصر بقوله: "لم يكن سامي شرف ببدنه الممتلئ وقامته القصيرة وثيابه المهدلة مديراً لمكتب الرئيس فقط، ولكنه كان يرأس منظمة حقيقية للمخابرات، وكان عملاؤها منتشرين في كل شبر من أرض مصر.

وكانت لديه ميزانية خاصة، وأخطر من ذلك أنه كان يطلع على تقارير المخابرات

المفرطة في السرية، وكان مكتبه على بعد أمتار قليلة من غرفة نوم عبد الناصر، وكانت لديه أجهزة تمكنه من التنصت على كل كلمة ينطق بها الرئيس في غرفة مكتبه سواء في قصر الطاهرة أو مبنى الاتحاد الاشتراكي أو رئاسة مجلس الوزراء، وكان بمقدوره أن يقتحم الباب على الرئيس لكي يذكره بشيء ما، كما كان يحتفظ بمفتاح خزينته الخاصة.

obeikandl.com

obeikandl.com

واقعة جاسوسية سامي شرف صحيحة وملك الشعب
واجب المؤرخ كشف النقاب عن عهد الرئيس جمال عبد الناصر

الكاتب : الأستاذ حمدي شفيق
الأستاذ مجدي حلمي
جهة النشر : جريدة الوفد
التاريخ : 2 مارس 1989

obeikandl.com

obeikandl.com

أصدرت محكمة جنايات القاهرة حيثيات حكمها في قضية سامي شرف وزير شئون الرئاسة في عهد جمال عبد الناصر ضد جمال حماد المؤرخ العسكري؛ حيث قضت المحكمة ببراءة جمال حماد من تهمة سب وقذف والتشهير بسامي شرف.

أكدت المحكمة أنه من حق المؤرخ والكاتب تبصير الشعب المصري بما كان يدور في تلك الحقبة من تاريخ مصر، وتعريف الشعب بالدور الذي كان يقوم به سامي شرف ومن كانوا معه شركاء في الحكم. أكدت المحكمة أن ما كتبه جمال حماد عن تاريخ سامي شرف هو في مصلحة شعب مصر كي يعي ويتعظ ويتعلم من تجارب الماضي، وأضافت المحكمة في حيثيات حكمها أن كل ما كتبه جمال حماد عن سامي شرف كان القصد منه كشف ما كان يدور على الساحة المصرية في عهد جمال عبد الناصر من أمور خلال تلك الحقبة التي شارك فيها سامي شرف في الحكم، وأرست المحكمة مبدأ قانونيًّا مهمًّا في حكمها يقضي بأن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ سواء ما تعلق منها بموظفين أو أفراد؛ لأنها بمجرد وقوعها تُعْتَبَرُ من حق المؤرخ أن يتناولها بالنقد والتحليل ولا يعتبر عمله فيها وحكمه قذفًا إذا رواها، كما أكدت المحكمة أن الوقائع لا يعاقب الكاتب علي نشرها إذا أثبت اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة مادام حسن النية موجوداً. أما إذا أثبت الناقد أو المؤرخ أن الوقائع ثابتة أو مسلم بها فلا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي، وذلك إن كان المؤرخ يستند على أسباب معقولة، وأكدت المحكمة في هذه المناسبة أن من حق المؤرخ أن يستعمل في معرض النقد العبارات المرة أو القاسية والعنيفة في وصف سامي شرف دون أن يعتبر استعمالها سبًّا له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة، ولا يريد التشهير، وأعلنت المحكمة أن جمال حماد مؤرخ وكاتب صحفي فمن واجبه أن يطلع الجمهور على ما رأى وجوب إطلاعه غير مدفوع بعواملَ شخصية، وأن الموضوع محل القضية هو من الموضوعات التي تهم الناس كافة في طول البلاد وعرضها ومن حقهم أن يعلموا حقيقتها، والتيارات الظاهرة والخفية فيها، وأن ما تناوله المؤرخ جمال حماد في كتاباته عن

سامي شرف قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مؤلفات ومقالات عديدة، وأضافت المحكمة أن ما أخذه سامي شرف على جمال حماد من أنه ـ أي سامي شرف ـ يتبع السياسة الميكيافيللية فإنه لما كان من الثابت أن ميكيافيلي أحد فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة؛ لأنه من رواد الكتابة في علم السياسة، ومن ثم فهذا اللفظ لا يمثل سوى أسلوب من أساليب النقد شائع الاستعمال يخرجه عن دائرة القذف أو السب. وبالنسبة لما أخذه سامي شرف على جمال حماد فيما نشره عن استعماله لخاتم عبد الناصر فإنه لما كان من الثابت أن ما ذكره جمال حماد في مقالاته لم يرد به نسبة تهمة تزوير أو استعمال نفوذ وإنما ذكر هذه الواقعة ليوضح نفوذ سامي شرف.

وإن ما رواه جمال حماد لم يخرج عن كثير من المقالات لكتاب آخرين تناولوا الواقعة نفسها.

وإن ما أخذه سامي شرف على جمال حماد بما وصفه بأنه جاسوس لصالح السوفيت فأكدت المحكمة أن كل ما نشر عن تلك الواقعة في الصحف والمجلات والكتب المصرية والأجنبية وما قرره رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه أمام مجلس الشعب فإن واقعة جاسوسية سامي شرف أصبحت في حوزة الجمهور مما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة ومن واجب المؤرخ أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث، الأمر الذي يخرجها عن دائرة القذف والسب المعاقب عليه، وفي نهاية الحيثيات قضت المحكمة برئاسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار وبحضور طارق المصري وكيل النيابة وأمانة سر فاروق أبو الحاج، ببراءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير بجمال حماد مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وألزمت سامي شرف بمصروفات الدعوى ومبلغ خمسين جنيهًا مقابل أتعاب المحاماة. ترافع عن جمال حماد الدكتور عبد المنعم الشرقاوي المحامي وعضو الهيئة العليا بالوفد.

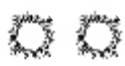

الحكم التاريخي في قضية سامي شرف

الكاتب : الدكتور عبد العظيم رمضان

جهة النشر : جريدة الوفد

التاريخ : 10 مارس 1989

obeikandl.com

obeikandl.com

عندما كتبت منذ بضع سنوات أصف القضاء المصري بأنه جزء من الحركة الوطنية، وأنه الحصن الحصين للوطنية المصرية كان في ذهني سلسلة الأحكام العظيمة التي أصدرها ـ ويصدرها ـ في صالح حرية الرأي وصالح العدل ضد الاستبداد والظلم والتلفيق والافتراء.

وقد تذكرت هذا الكلام وأنا أقرأ في صحيفة الوفد يوم الخميس 2 مارس الحالي عن الحكم العظيم الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار، ببراءة المؤرخ العسكري جمال حماد من تهمة السب والقذف والتشهير بالسيد سامي شرف في الدراسة التاريخية التي نشرتها له مجلة "أكتوبر" منذ بعض الوقت.

ويمكن تبين أهمية هذا الحكم التاريخي إذا عرفنا النتائج التي كان من الممكن أن تترتب عليه لو كان صدر بإدانة المؤرخ جمال حماد ـ أي لو كان قد صدر بالعكس ـ ويكفي أن أبرز هنا نتيجتين حتميتين:

الأولى: حماية عهد عبد الناصر حماية كاملة مما وقع فيه من أخطاء وتجاوزات واعتداءات على الحريات وجرائم عسكرية ومدنية في حق هذا الشعب وحق هذا البلد من تناول المؤرخين؛ لأنه يمكن لأي مسئول عن واقعة معينة تناولها المؤرخ أن يرفع قضية عليه أمام محكمة الجنايات يتهمه فيها بالسب والقذف والتشهير!

أما النتيجة الثانية: فهي إرهاب المؤرخين وتخويفهم بالقضاء، فلا يقتربون من عهد عبدالناصر أبداً، ويؤثرون السلامة والعافية، وتقتصر جهودهم العلمية على عهد علي بك الكبير ومحمد أبو الذهب ونابليون ومحمد علي وعرابي والوفد! يتركون عبدالناصر وعهده للمؤرخين الأجانب يتناولونه كما يشاءون تحت مظلة حرية الرأي والعلم التي يتمتعون بها في بلادهم.

وعندئذ يتحول القضاء المصري إلى أداة في يد الناصريين وفي خدمتهم، بدلاً من أن يمارس مهمته السامية في خدمة حرية الرأي والبحث العلمي، وتعود الدراسة التاريخية في مصر إلى الوراء عدة خطوات إلى مرحلة سابقة لم تكن أقسام التاريخ فيها تسجل رسالة علمية عن فترة تاريخية إلا إذا كان قد مضى على الأحداث التاريخية فيها خمسون عامًا على الأقل! وفي هذه الحالة لا يتسنى للجيل المعاصر أن يعرف تاريخه إلا بعد أن تكون قد تأخرت الاستفادة من هذا التاريخ نصف قرن.

فمن المعروف إننا ـ نحن المؤرخين ـ لا ندرس التاريخ اهتمامًا بالماضي، وإنما اهتمامًا بالحاضر وتوضيحًا له لكي يمكن بناء المستقبل. فإذا كان هذا التاريخ ملفوفًا في الغموض، وغارقًا في التزييف الذي أراد صانعو العهد الذي وقع فيه أن يبدو في عين الشعب، فكيف يمكن بناء الحاضر على أساس سليم، وكيف يمكن بناء المستقبل؟

وعلى سبيل المثال كيف يمكن فهم حاضرنا قبل أن يكتب مؤرخ متواضع مثلي كتابه: "عبد الناصر وأزمة مارس" أو قصة حرب يونيو 1967 في كتاب: "تحطيم الآلهة" أو "حرب أكتوبر في محكمة التاريخ" وكيف كان يمكن للجيل الحالي أن يعرف تاريخ الوفد الحقيقي بعيداً عن افتراءات وتزييفات ثورة يوليو إذ لم يكن قد كتب كتاب: "تطور الحركة الوطنية" في ثلاثة مجلدات؟ وكيف كان يمكن فهم صراعات ضباط ثورة يوليو بدون كتاب أحمد حمروش: "قصة الثورة 23 يوليو" في خمسة مجلدات؟ أو فهم التاريخ العسكري لحروب الثورة بدون كتابات جمال حماد؟ إلى أخره!!

فإذن على كل من تناولهم هؤلاء المؤرخون أن يرفع قضية على المؤرخ الذي تناوله بتهمة القذف والسب والتشهير، وبذلك يكون قد اكتسب حماية لم تتوافر لنابليون أو بسمارك أو ميكيافيللي نزولاً إلى عبد الظاهر السمالوطي ومحمود عبد اللطيف ويوسف طلعت وجمال سالم وغيرهم.

وكان لي ـ بعد ذلك ـ شرف تحطيم النظرية التي تشترط مرور فترة زمنية على الحدث

التاريخي قبل أن يتيسر كتابته، وذلك حين قمت بدراسة تاريخ حرب أكتوبر، ففي مقدمة الدراسة التي أصدرت تحت عنوان: "حرب أكتوبر في محكمة التاريخ" طرحت هذا السؤال، وأجبت عنه بقولي: "إن الحدث التاريخي أشبه بلوحة فنية تتمزق وتذروها الرياح"، ومهمة المؤرخ أن يستعيد أجزاء هذه اللوحة من كل ركن، وإعادة تركيبها من جديد، لتعود كما كانت أو قريبًا مما كانت، فالاستعانة بمنهج البحث العلمي التاريخي، وبالتالي فإن النظرية التي تقول بعدم إمكان كتابة الحدث التاريخي قبل مرور خمسين عامًا على وقوعه ـ أو أية فترة زمنية محددة أخرى ـ هي نظرية بالية؛ لأنه إذا أمكن إعادة تركيبه وإذا تعذر ذلك، استحال استرداده من الماضي حتى ولو بعد ألف عام! فالعبرة هنا ليست بالمدة الزمنية التي تمر على الحدث التاريخي، وإنما بإمكانية تجميع أجزائه التي تعرف عادة في الأعمال العلمية باسم "الوثائق".

وهنا قد يسأل سائل: هل معنى ذلك أن المؤرخ لا يخطئ؟ وأقول: إن المؤرخ يخطئ في الحكم أحيانًا على نحو ما يخطئ القاضي أحيانًا فيحكم بإدانة برئ أو براءة مذنب، إذا قصرت الأدلة التي يحكم في ضوئها عن إثبات البراءة أو الإدانة.

وعندئذ فإن تصحيح الإدانة أو البراءة يكون بتقديم المزيد من الأدلة ولا يكون بتقديم القاضي الذي أصدر حكم البراءة أو الإدانة أو المؤرخ الذي أخطأ في الحكم إلى المحاكمة بتهمة السب والقذف والتشهير! فكلاهما غير متورط في الأحداث، وكلاهما يسعى إلى الحقيقة والعدل ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ومن هنا فإن الطريقة الوحيدة لتصحيح خطأ مؤرخ هي في إرسال بيان له بصحة الواقعة لكي ينشره في أقرب فرصة، مع إعطائه الحق في التعليق عليه بما يثبت لديه من القرائن، فإذا امتنع عن ذلك يكون قد اتخذ موقفًا غير علمي، ويكون قد أصر على الخطأ، ويخضع في هذه الحالة لمحاسبة جهاته العلمية أو يكتب صاحب الواقعة إلى الصحف بتفنيد ما كتبه المؤرخ، إذا كان قد صدر في كتاب أو صدر في مقالات ويكون أمام المؤرخ أن يرد بالإثبات أو النفي.

ولعل صاحب هذا القلم أول من استن سنة إلحاق كتبه بالمقالات التي كتبها بعض من لعبوا دوراً في الأحداث رداً أو اعتراضاً على ما ورد بشأنهم أو نشاطهم ونشاط جماعتهم أو حزبهم في دراسته التاريخية، مع نشر ردوده.

والمهم أن حرية البحث العلمي التاريخي التي تهددت تهديداً خطيراً بالقضية التي رفعها السيد سامي شرف على المؤرخ جمال حماد، قد ثبتها ودعمها قضاؤنا العادل، بعد أن أسبغ حمايته على هذه الحرية الثمينة بالحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات برياسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمارة، ومن هنا فهذا الحكم يدخل في تاريخ بلدنا كحكم تاريخي سوف يذكره المؤرخون بالتقدير والعرفان.

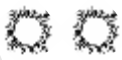

obeikandl.com

الملحق (3)

السيرة الذاتية الخاصة باللواء أركان حرب

جمال حماد

المؤرخ العسكري

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً: الشهادات العليا الحاصل عليها:

1. ماجستير في العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب في القاهرة عام 1950 (كلية القادة والأركان حاليًّا).
2. بعثة قادة الألوية من كلية الحرب في الاتحاد السوفيتي عام 1959.

ثانيًا: الأوسمة والجوائز الحاصل عليها:

1. نوط الشجاعة من الطبقة الأولى.
2. وسام الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة.
3. وسام الاستحقاق السوري.
4. وسام الإخلاص السوري.
5. وسام الأرز اللبناني.
6. وسام الاستقلال الأردني.
7. وسام الرافدين العراقي.
8. وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.
9. جائزة الدولة التشجيعية عن كتاب "المعارك الحربية على الجبهة المصرية حرب أكتوبر 1973".
10. جائزة أحسن كتاب عن حرب أكتوبر 1973 من إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لحرب أكتوبر 1973 الذي تم الاحتفال به.

opeikandi.com

ثالثًا: المؤلفات التاريخية:

	جهة الإصدار
1. معارك الإسلام الكبرى	مكتبة النهضة
2. غزوة بدر الكبرى	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
3. 22يوليو أطول يوم في تاريخ مصر	دار الهلال
4. الحكومة الخفية	دار الزهراء للإعلام العربي
5. من سيناء إلى الجولان	دار الزهراء للإعلام العربي
6. المعارك الحربية على الجبهة المصرية (حرب أكتوبر 1973 العاشر من رمضان)	دار الزهراء للإعلام العربي (الطبعتان الأولى والثانية) (الطبعة الثالثة إصدار دار الشروق)
7. أعلام الصحابة	القاهرة الحديثة للطباعة
8. أسرار ثورة 23 يوليو	دار الزهراء للإعلام العربي

رابعًا: المؤلفات الروائية:

1. غروب وشروف	دار القلم وتم إخراجها في فيلم سينمائي
2. وثالثهم الشيطان	دار الهلال وتم إخراجها في فيلم سينمائي

خامسًا: المناصب العسكرية والمدنية الكبرى التي تولاها:

1. أركان حرب سلاح المشاة (قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952).
2. الملحق العسكري بالدولة العربية (سوريا ـ لبنان ـ الأردن ـ العراق).
3. مدير القيادة المصرية السورية المشتركة بدمشق.
4. كبير معلمي الكلية الحربية.
5. قائد اللواء 18 المشاة وقائد منطقة العريش العسكرية.
6. رئيس هيئة الاتصال بقوات الأمم المتحدة (سيناء وقطاع غزة).

obeikandl.com

7. قائد معهد المشاة.
8. رئيس هيئة الخبراء باليمن.
9. محافظ كفر الشيخ.
10. محافظ المنوفية.

سادسًا: الحروب التي اشترك فيها:

1. حرب فلسطين عام 1948 (أركان حرب الكتيبة السابعة مشاة).
2. العدوان الثلاثي عام 1956 (مدير القيادة المصرية السورية المشتركة في دمشق).
3. حرب اليمن (رئيس هيئة الخبراء).

سابعًا: دوره في ثورة 23 يوليو سنة 1952:

1. انتخبته الجمعية العمومية للضباط في 31 ديسمبر سنة 1951 عضواً بمجلس إدارة نادي الضباط عن سلاح المشاة، وهو المجلس الذي كان يرأسه اللواء محمد نجيب، والذي تحدى الملك السابق حتى صدور القرار بحله في 16 يوليو سنة 1952 وقامت الثورة بعد حل مجلس الإدارة بأسبوع واحد فقط.
2. عهد إليه بأحد الأدوار الرئيسية ليلة 23 يوليو سنة 1952.
3. قام بكتابة البيان الأول للثورة الذي أذاعه الرئيس الراحل أنور السادات (صورة البيان الأصلي بخطه معروضة حاليًّا في المتحف الحربي).
4. دُوِّنَ اسمه على رأس قائمة الضباط الأحرار في قرار رئيس الجمهورية رقم 1386 الصادر في 20 نوفمبر سنة 1972، وهي القائمة المنقوشة على الحائط في جناح الثورة بالمتحف الحربي.
5. رغم دوره وجهوده في نجاح الثورة أصر على البقاء في الخدمة العسكرية كضابط عادي ولم يطلب تعيينه في أي منصب مدني؛ ولذا كان من القلائل من ضباط

obeikandl.com

الثورة الذين حصلوا على رتبة اللواء، وفوجئ بتعيينه محافظًا لكفر الشيخ منشوراً بالصحف دون استشارته، وكان وقتها أحد الدارسين بالدراسات العليا في أكاديمية ناصر واضطر إلى الانقطاع عن الدراسة بعد أن أمضى عامًا بأكمله في الأكاديمية ضمن أول فرقة دراسية لقادة الجيش قام بالتدريس فيها الخبراء والمستشارون السوفيت.

6. دُوِّنَ اسمه ضمن "موسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة" التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات عام 1989.
7. دُوِّنَ اسمه ضمن "موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين" التي أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط عام 1996.

ثامنًا: إسهامه في المجال الثقافي العسكري:

1. ألقى محاضرات عديدة بوصفه أستاذًا زائراً في كل من كلية القادة والأركان وكلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد المشاة عن ثورة 23 يوليو 1952 وحرب أكتوبر 1973 وحرب تحرير الكويت 1991.
2. شارك في ندوات عديدة عقدتها هيئة البحوث العسكرية وإدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة عن ثورة 23 يوليو 1952 وحرب أكتوبر 1973 وبعض الموضوعات العسكرية المهمة الأخرى.
3. نشرت له مجلة أكتوبر سلسلة مقالات عن معارك الصحراء الغربية التي جرت في بداية الأربعينيات بين جيش المحور بقيادة الفيلد مارشال إروين روميل والجيش الثامن البريطاني بقيادة الفيلد مارشال مونتجومري، وعن معركة العلمين الفاصلة التي بدأت ليلة 23/ 24 أكتوبر 1942 والتي انتهت بهزيمة قوات المحور.
4. قام بالإشراف على صحة النواحي التاريخية في أفلام الفيديو التي أنتجتها الإدارة

العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية عن دور الشرطة المصرية البطولي بالاشتراك مع الشعب في مقاومة الاستعمار البريطاني في منطقة قناة السويس، والذي انتهى بمعركة محافظة الإسماعيلية المجيدة في 25 يناير 1952، وكذا في المقاومة الباسلة بالاشتراك مع الجيش والشعب ضد العدوان الثلاثي في بورسعيد عام 1956 وفي صدر محاولة دخول القوات الإسرائيلية مدينة السويس في 24 أكتوبر 1973.

تاسعًا: نشاطه الأدبي والاجتماعي:

1. مؤرخ وكاتب اشتهر بحياده وصدقه ونشرت له عشرات المقالات في المجلات والصحف المصرية.
2. كان أحد كتاب مجلة أكتوبر البارزين وكان يكتب مقالاً أسبوعيًّا في المجلة بصفة منتظمة لعدة سنوات، وكان أيضًا أحد كتاب مجلة آخر ساعة لسنوات عديدة، كما أنه أحد كتاب مجلة الشباب، وكتب العديد من المقالات في المجلات العسكرية (مجلات الدفاع والنصر والمجلة العسكرية والوفاء للمحاربين القدماء) التي تصدرها القوات المسلحة.
3. شاعر وقد نشرت له قصائد عديدة وأذيعت له أناشيد وطنية من دار الإذاعة اشترك في تلحينها كبار الملحنين كالأستاذ محمد عبد الوهاب ومحمود الشريف وعبد الحميد عبدالرحمن.
4. تولى رئاسة جمعية الصداقة المصرية الأمريكية من عام 1984 حتى عام 1990 خلفًا للدكتور عصمت عبد المجيد عقب تعيينه وزيراً للخارجية، وقد تولى رئاسة الجمعية من بعده الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة ورئيس هيئة الاستثمار الأسبق.
5. ألقى محاضرات عديدة عن ثورة 23 يوليو 1952 وعن حرب أكتوبر 1973 في

العديد من محافظات الجمهورية ونوادي هيئات التدريس في الجامعات والنوادي الاجتماعية المصرية وشركات البترول في القاهرة وخليج السويس.

6. اشترك في عدة ندوات كان من ضمنها الندوة التي تولى رئاستها في معرض الكتاب الدولي في 10 يناير 1991 عن "الأمن القومي العربي" وكان أعضاء الندوة هم الأساتذة لطفي الخولي وأحمد حمروش وراجي عنايت، كما تولى رئاسة ندوة في معرض الكتاب الدولي يوم 25 يناير 2002 عن "ثورة يوليو والأمن القومي العربي" بمناسبة اليوبيل الذهبي لثورة يوليو، وكان أعضاء الندوة هم الأستاذ محمد عودة واللواء طيار أ.ح الدكتور جبر علي جبر والأستاذ أسامة غيث.
7. عين عضواً في لجنة التاريخ التي شكلت عام 1999 بقرار من الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وقتئذ لتطوير مناهج التاريخ لطلاب المراحل الإعدادية والثانوية، وقام بإعداد الجزء الخاص عن ثورة يوليو 1952 وحرب أكتوبر 1973 في كتابي التاريخ اللذين يدرسان لطلاب شهادتي الإعدادية والثانوية العامة.
8. تم التعاقد معه من جانب الدكتور مهندس إبراهيم مصطفى كامل في أول مارس 1992 (نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير السعودي خالد بن سلطان) كي يتولى رئاسة مجموعة من الخبراء العسكريين كانت تتكون من اللواء طيار دكتور جبر علي جبر واللواء دكتور عبد الرحمن رشدي الهواري واللواء بحري أ.ح محمد يسري قنديل لإنشاء قاعدة بيانات تشمل المعلومات والدراسات التحليلية عن حرب تحرير الكويت لإبراز الدور العربي والبطولات العربية الفردية والجماعية خلال هذه الحرب، وعقب إنجاز هذه الدراسة الكبيرة تم وضع هذه القاعدة من البيانات على الكمبيوتر.
9. تم التعاقد بعقد مسجل في لندن في 30 إبريل 1993 من جانب صاحب السمو

obeikandl.com

الملكي الأمير السعودي خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات في حرب الخليج الثانية ليكون مستشاره في إعداد الكتاب الذي كان ينوي إصداره عن هذه الحرب، وخاصة عملية عاصفة الصحراء، وقد استغرق إنجاز هذا العمل الكبير قرابة عامين وصدر الكتاب بالفعل بعنوان (مقاتل من الصحراء) الذي حاز شهرة واسعة باعتباره أفضل كتاب صدر عن حرب تحرير الكويت.

10. شارك ضمن مجموعة كبيرة من الخبراء العسكريين وأساتذة الجامعات في ندوة علمية كبيرة عقدتها كلية الحرب العليا في أكاديمية ناصر العسكرية خلال شهر مايو 2007 بعنوان (مصر بعد حرب فلسطين 1948 حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952) وقد عهد إليه برئاسة مجموعة العمل الثالثة الخاصة بالمرحلة التي سبقت قيام 23 يوليو مباشرة ثم أحداث هذه الثورة المجيدة.
11. عضو اتحاد الكتاب.
12. عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

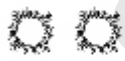

obeikandl.com